وزير الخارجية أكد أن الكويت عازمة على تعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم ودعم السلام والتنمية الشاملة

الخالد: قرار مجلس الأمن بحماية المفقودين بالنزاعات إنجاز للديبلوماسية الكويتية

■ القرار يسد ثغرة في القانون الدولي حول مسؤوليات الدول والمنظمات تجاه المفقودين في النزاعات

■ تم التعرف على 236 مفقوداً كويتياً في الاحتلال العراقي من بين 605 حتى الآن

الشيخ صباح الخالد مصافحا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس

الخالد خلال لقائه مع وزير خارجية مالي

نيويورك ـ كونا: أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ان اعتماد مشروع القرار الكويتي لحماية المدنيين والمفقودين في النزاعات المسلحة بمجلس الامن الدولي يعد انجازا للديبلوماسية الكويتية وإشادة عالمية بمساعيها الإنسانية في هذا الصدد.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الخالد لـ «كونا» عقب اعتماد مجلس الامن بإجماع أعضائه للقرار الذي قدمت الكويت مشروعه منفردة لحماية المدنيين واتخاذ التدابير اللازمة للبحث عن المفقودين في الصراعات المسلحة، مشيرا الى ان القرار يحدد المسؤولية قبل واثناء وبعد النزاعات ويضع الآليات المناسبة للتخفيف من المعاناة التي تسببها تداعيات اي نزاع معربا عن شكره للمجتمع الدولي على مساندة الكويت في مشروع القرار ولمجلس الامن بتبنيه بالإجماع هذا القرار المهم الذي يعتبر بالنسبة لدول كثيرة من الناحية الانسانية اولوية خاصة، لافتا الى ان القرار يسد ثغرة في القانون الدولي والقرارات الدولية الخاصة بمسؤوليات الدول والمنظمات تجاه المفقودين في النزاعات المسلحة.

وأضاف الخالد: دائما ننظر للأسر الكويتية التي فقدت أعزاء لها فمن بين 605 مفقودين كويتيين حتى الان تم التعرف على 236 حالة، مؤكدا ان قضية المفقودين الكويتيين تحظى بكل اهتمام حتى يتم التوصل إلى رفات جميع المفقودين، وهذا الامر مهم بالنسبة للكويت والعالم فمثل ما تنتظر الكويت التعرف على مفقوديها هناك دول كثيرة في العالم لديها مفقودون،

موضحا ان هذا الموضوع الانساني المهم ينسجم ويتسق مع سياسة الكويت وحملتها لعضوية مجلس الامن بجعل اولويتها للقضايا الإنسانية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وذكر خلال كلمته في جلسة مجلس الامن الدولي أن القرار 2019/2474 يبلور التدابير التي يتعين اتخاذها أثناء النزاع المسلح أو بعده ويساهم في خلق آليات مبتكرة لحماية ووقاية المدنيين المعرضين لخطر الاختفاء والفقدان أثناء الصراعات المسلحة، معربا عن ترحيب الكويت باعتماد مشروع القرار الذي جاء بمبادرة نابعة من معاناتها بفقدان أبنائها أثناء الاحتلال العراقي عام 1990 وإيمانا من الكويت بضرورة مواجهة التحديات الناجمة عن النزاعات المسلحة وتداعياتها السلبية على المدنيين والأبرياء والحد من تبعاتها وتخفيف آثارها وتعزيز الجهود الدولية الرامية لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة.

ولفت إلى أن انعقاد الاجتماع يأتي في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تحديات متصاعدة تهدد السلم والأمن الدوليين وأصبحت أكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه على مر السنين فهناك أعداد لا تحصى من السكان المدنيين متأثرين بتلك النزاعات وغيرها من حالات العنف التي تلقي بظلالها على المدنيين ولها تداعيات وآثار إنسانية خطيرة تستدعي إيجاد حلول شاملة ومستدامة لها وإلا فإنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى إطالة أمد تلك النزاعات وتمثل عقبة أمام تحقيق الأمن والاستقرار، ومن تلك التداعيات الإنسانية التي لم تغفلها القوانين والأعراف الدولية مسألة المفقودين في النزاعات وما لها من عواقب مأساوية على حياة المدنيين المتضررين من النزاعات وعائلاتهم.

وتابع: نحن على قناعة تامة بانها تحمل في طياتها العديد من العناصر الهامة التي تسترعي انتباه المجتمع الدولي وتستدعي التعامل معها في كافة مراحل النزاع ومن بعده من خلال ممارسات واضحة ومجربة، والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني حددا الأدوات التي يتعين على الجميع استخدامها لكفالة حماية المجتمعات والمدنيين أثناء النزاعات وضمان حصولهم على كافة حقوقهم وتمتعهم بحياة حرة وكريمة خالية من الانتهاكات والمعاناة الإنسانية، وليس هناك حرب أو نزاع إلا كان المفقودون من أبرز ضحاياها، ومما يساهم في تحقيق ذلك هو توفير كافة المعلومات من قبل أطراف أي نزاع لأن ذلك من شأنه أن يساهم في معرفة مصير المفقودين ولم شملهم بعائلاتهم والتعامل مع رفاتهم بشكل يتماشى مع المعايير الدولية والإنسانية المتعارف عليها بالإضافة الى منع الإفلات من العقاب بمحاسبة المسؤولين والمتسببين عن فقدان الأشخاص أو إخفاء الأدلة أو مرتكبي الجرائم غير الإنسانية في حقهم.

وأكد أن الكويت عازمة على بذل كل ما هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الديبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لتفادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار والحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

استقبالات الخالد

التقى الشيخ صباح الخالد أول من أمس مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس على هامش أعمال اجتماعات مجلس الأمن حيث هنأه بالنجاح الكبير الذي حققته الكويت خلال جلسة مجلس الأمن باعتماد كافة أعضاء المجلس بالإجماع للقرار الخاص بالمفقودين في النزاعات المسلحة الأمر الذي يعكس مدى ثقة المجتمع الدولي بالكويت ومساندتها لهذه القضية الإنسانية الهامة.

من ناحيته ثمن الخالد دعم الأمين العام للأمم المتحدة لأنشطة الكويت خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن ومساندته لكافة الجهود في هذا الإطار، وتم خلال الاجتماع استعراض آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وتطورات الأوضاع في المنطقة والتحديات التي تواجهها.

من جهة اخرى التقى الخالد وزير خارجية جمهورية مالي الصديقة تيبيلي درامي في مقر وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة، وقدم الخالد خالص تعازيه بضحايا الهجوم المسلح الذي استهدف إحدى القرى وسط جمهورية مالي. وتناول اللقاء العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات بالإضافة إلى مناقشة عدد من القضايا محل الاهتمام المشترك في ظل عضوية الكويت غير الدائمة في مجلس الأمن.

حضر الاجتماع مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السفير الشيخ د.أحمد ناصر المحمد ومندوبنا لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير منصور العتيبي ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين وعدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية.

العتيبي: القرار الأول من نوعه لمجلس الأمن

السفير منصور العتيبي متحدثا

نيويورك ـ كونا: أكد مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي أن القرار 2474 يعتبر أول قرار يصدر عن مجلس الأمن يتعاطى مع مسألة المفقودين تحديدا في النزاعات، لافتا إلى أن المجلس دأب على التعامل مع موضوع حماية المدنيين.

وقال العتيبي في تصريح للصحافيين عقب اعتماد المجلس للقرار 2474 الذي تقدمت به الكويت حول المفقودين في النزاعات «اعتاد المجتمع الدولي ومجلس الأمن تحديدا على التعامل مع قضية المفقودين بعد نهاية النزاع وهذه أول مرة على الأقل يعترف بأهمية هذه المسألة ويؤكد ضرورة العمل على معالجتها منذ بدء النزاع»، مشيرا إلى انه لا توجد مرجعية قانونية ومعيارية لموضوع المفقودين، وهذه أول مرة يتوافر فيها قرار ملزم من مجلس الأمن يتعاطى مع هذه المسألة، حيث إن هناك بعض الإجراءات والتدابير المقترحة والمنصوص عليها في القرار تحث المجتمع الدولي والدول الأعضاء على اتخاذها للكشف عن مصير المفقودين والتعاون مع الجهات المختصة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر للكشف عن مصيرهم والإجابة عن استفسارات عوائلهم واتخاذ تدابير معينة في طريقة البحث عن مصيرهم.

مسؤولون أكدوا على ضرورة احترام أطراف النزاع حقوق الإنسان وحماية المدنيين

إشادات دولية: مزيد من الإرادة السياسية لمعالجة القضايا الإنسانية

تصويت بالإجماع على مشروع القرار الكويتي حول المفقودين في النزاعات

نيويورك ـ كونا: رحبت مختلف الأوساط الدولية بمشروع القرار حول المفقودين في النزاعات المسلحة الذي تقدمت به الكويت منفردة وأقره مجلس الأمن بالإجماع في انجاز جديد يضاف الى الديبلوماسية الكويتية.

وأشاد أعضاء مجلس الأمن الدولي خلال جلسة المجلس التي جاءت في إطار رئاسة الكويت لأعمال المجلس للشهر الحالي تحت بند «حماية المدنيين في النزاعات المسلحة» لمناقشة مسألة الأشخاص المفقودين في النزاعات بمشروع القرار الكويتي مطالبين بمزيد من الإرادة السياسية لمعالجة هذه المشكلة الانسانية.

من جانبه، أعرب ممثل المانيا كريستوف هوغن عن قلقه إزاء الزيادة المقلقة في عدد الأشخاص المفقودين في جميع أنحاء العالم.

وحث المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في سورية على العمل مع أطراف النزاع لضمان إطلاق سراح المحتجزين وتعزيز التعاون بشأن المفقودين، لافتا الى أن وجود نمط من حالات الاختفاء المتعلقة بالنظام السوري غير مقبول ويجب معالجته بالكامل.

بدوره اعرب ممثل غينيا الاستوائية امبارو كوليقا عن سعادته باعتماد القرار، مشيرا إلى أن التعقيد المتزايد للصراعات يجعل من الصعب حماية المدنيين ولا سيما الأطفال والأقليات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

من ناحيتها شددت ممثلة كوت ديفوار كاكاو ادوم في كلمتها على أهمية إيجاد حلول جماعية، ودعت إلى بناء قدرات الدول الخارجة من الصراع للتعامل مع حالات المفقودين بما في ذلك تعزيز الآليات المؤسسية والقانونية واتخاذ العديد من التدابير العملية بما في ذلك تحديد أماكن الاحتجاز التي من شأنها أن تساعد في مواجهة أطراف النزاع مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي.

وأشارت الى انه يمكن لقواعد البيانات أن تسمح بتبادل المعلومات وتحديد الرفات البشرية، مؤكدة أن مكافحة اختفاء الأشخاص أثناء النزاعات ستذهب سدى إذا لم تدعمها الإرادة السياسية على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

الى ذلك أوضح ممثل بيرو غوستافو غوادرا أن الحالات على الأرض يمكن ان تكون شديدة في أوقات النزاع مما يجعل من الصعب العثور على الأشخاص المفقودين، مؤكدا انه يجب على أطراف النزاع تجنب الإجراءات التي تتعارض مع التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف.

في السياق ذاته، قال ممثل جنوب افريقيا جيري ماتجيلا في كلمته إن المسؤولية الأساسية عن معالجة الأسباب الجذرية للصراع تقع على عاتق الدول نفسها ويجب على الدول ضمان محاسبة الأشخاص داخل حدودها وحمايتهم.

وأعرب عن قلقه إزاء تصاعد حوادث المفقودين في النزاعات المسلحة قائلا «إن حالة عدم اليقين المحيطة بالمفقودين مؤلمة للغاية وتتطلب الاهتمام الواجب من جانب السلطات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع الدولي».

وأشاد ممثل جمهورية الدومينكان خوسين ويزنجر باعتماد القرار، مشددا على أهمية الإجراءات الوقائية والمبكرة بما في ذلك تسجيل المحتجزين وتبادل المعلومات وأن تحترم جميع أطراف النزاع هذا الحق احتراما كاملا.

وأضاف «إذا لم تتم معالجة هذه المشكلة بالكامل فإن الاستياء سيقوض المصالحة وقد يبدأ صراع جديد، فهناك فجوة كبيرة في تنفيذ الالتزامات بموجب القوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان اذ يشكل المدنيون معظم القتلى في الصراع المسلح».

أميركا: أول دعوة جماعية لمعالجة القضية

قال ممثل الولايات المتحدة جوناثان كوهين في كلمته خلال جلسة مجلس الأمن «انه يجب إطلاق سراح المعتقلين ظلما وإخبار العائلات عن مصير أحبائهم فمن شأن هذه الخطوات الأساسية والإنسانية أن تساعد في بناء أساس لعملية سياسية ناجحة في العديد من الدول».

وأضاف ان بلاده تمول منذ عام 2005 الجهود المبذولة في العراق لتحديد وتأمين وحفر المقابر الجماعية وتدعم اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين التي تقوم بتدريب المسؤولين العراقيين على كيفية التحقيق في المقابر الجماعية وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة ضد «داعش» حيث يقوم بجمع وحفظ الأدلة على الفظائع التي ارتكبها في سورية والعراق. ولفت كوهين الى أن الجهود المشتركة بين الكويت والعراق بشأن المفقودين تعد مثالا على كيفية خروج البلدان من الصراع والعمل بروح من التعاون والصداقة، مشددا على أن القرار أول دعوة جماعية للمجلس لمعالجة مسألة المفقودين في الصراع.

بريطانيا: تعزيز للتعاون الدولي

ذكر ممثل المملكة المتحدة جوناثان الين أن اعتماد القرار يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي ويستند إلى الآليات القائمة ويلاحظ المسؤولية الأساسية للدول عن حماية المدنيين، مشيرا إلى حالات المفقودين في كل من سورية والعراق ونيجيريا وكوسوفو وصربيا.

ولفت الين الى وجوب التحقيق في حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في سورية من خلال آلية محايدة، فيما حث كوسوفو وصربيا على معالجة قضية 17 ألف مفقود في النزاع في يوغوسلافيا السابقة في تسعينيات القرن الماضي.

روسيا: معرفة مصير المفقودين

أوضح ممثل روسيا ان بلاده صوتت لصالح القرار لانه يساعد العائلات بما في ذلك عائلات العسكريين المفقودين على معرفة مصير أحبائهم وإنقاذهم المحتمل داعيا الى ايجاد الارادة السياسية للدول للمساهمة في حل هذه القضية الانسانية.

«الصليب الأحمر»: قضية إنسانية

دعا رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر مورير دول العالم إلى اتخاذ تدابير وقائية لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة.

وأشار إلى أن العام الماضي فقط شهد تسجيل أكثر من 45 ألف شخص في عداد المفقودين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقال مورير: يجب على الدول أن تضع تدابير وقائية لقضية المفقودين لأن الالتزامات لا تبدأ بعد انتهاء القتال، مشيرا إلى أن العام الماضي فقط شهد تسجيل أكثر من 45 ألف شخص في عداد المفقودين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وأضاف أن قضية المفقودين يجب أن تكون أولا وقبل كل شيء إنسانية وليست جزءا من جداول الأعمال السياسية وعمليات المساءلة، داعيا إلى دعم العمل الإنساني والمهني بشكل حيادي ونزيه بشأن قضية المفقودين.

ونبه إلى ان القانون الدولي يحظر الاختفاء القسري للأشخاص في النزاعات المسلحة ويلزم بتوضيح مصير ومكان وجودهم مشددا على ضرورة وجود «إرادة سياسية وتعاون أقوى» في هذا الصدد.

فرنسا: الحصول على معلومات حول المحتجزين

رحب ممثل فرنسا فرانسوا ديلايتر باعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار الكويتي حول حماية وتأمين المفقودين في النزاعات، داعيا الى التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، الامر الذي يتيح للمنظمة الوصول الى المعلومات المتعلقة بالمحتجزين.

الصين: دليل اهتمام مجلس الأمن بالمسألة

لفت ممثل الصين مازانكسو الى أن القرار يعد أول نص حول هذه القضية يعتمده المجلس، ما يدل على الأولوية العالية التي يوليها لها.

وأوضح انه من أجل معالجة القضية بالكامل يجب القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع المسلح، داعيا الى ضرورة التحقيق في الحالات التي تنطوي على أعداد كبيرة من الأشخاص المفقودين.

بلجيكا: تدابير لحماية المدنيين

أكد ممثل بلجيكا مارك بيكستن أن تأثير حالات الاختفاء على الأفراد والأسر والمجتمعات هو واحد من أكثر العواقب المدمرة للصراع المسلح، حيث يمكن أن يستمر عدم اليقين والبحث عن إجابات للأجيال وقد يؤدي إلى صراعات جديدة. وذكر أن القرار يصف العديد من التدابير مثل تسجيل المحتجزين وتبادل المعلومات بين أفراد العائلات المنفصلة وجمع المعلومات عن الأشخاص المختفين والمتوفين ورسم خرائط المقابر والتعامل مع الرفات البشرية بالشكل المناسب والسماح بتحديد هويتهم، مشيرا الى ان هذا يمكن أن يكون له تأثير هائل إذا تم تنفيذه في بداية الصراع.